

من وزير الاقتصاد والمالية إلى

الموضوع: النظام الجبائي لخدمات مسداة من قبل شركات فرنسية لفائدة شركة مصدرة
كليا

المرجع: - مكتوبك الوارد بتاريخ 24 جوان 2014
- نسخة من العقود

لقد طلبت بمقتضى مكتوبك المشار إليه بالمرجع أعلاه معرفة هل تخضع المبالغ التي تدفعها شركة مصدرة كليا لفائدة شركات فرنسية مقابل خدمات أسدتها لها للخصم من المورد بعنوان الأتاوات.

جوابا يشرفني إعلامك أنه بالرجوع للعقد المبرم بين شركة " " المصدرة كليا والشركة الفرنسية " " و للعقد المبرم بين نفس الشركة التونسية وشركة " " الفرنسية، تقوم الشركتان الفرنسيتان بإسداء خدمات لفائدة الشركة التونسية تتمثل في خدمات إدارة وتصرف (تسويق، محاسبة، مساعدة على الإنتاج، تأطير وتكوين ...) تقتضي وضع أعوان للشركتان الفرنسيتان على ذمة الشركة التونسية لإنجاز الخدمات المذكورة.

وعلى هذا الأساس، وباعتبار تواصل الخدمات التي تسديها الشركتان الفرنسيتان بتونس في الزمن وتعددتها وتكاملها فإنها تعتبر تمارس نشاطها بالبلاد التونسية في إطار منشأة دائمة.

هذا وتكون المنشأة الدائمة خاضعة لكل الواجبات الجبائية والمحاسبية المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل بتونس وخاصة منها إيداع تصريح في الوجود ومسك محاسبة مطابقة للتشريع المحاسبي للمؤسسات وإيداع التصاريح ودفع الضرائب المستوجبة عليها بعنوان الأرباح المحققة بتونس وخاصة منها الضريبة على الشركات كما يخضع إجراء المنشأة الدائمة الذين يعملون بتونس في إطار هذه المنشأة للضريبة على الدخل بتونس طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل.

وتجدر الإشارة إلى أنه عملاً بأحكام التشريع الجبائي الجاري به العمل تعتبر عمليات إسداء الخدمات إلى المؤسسات المصدرة كليا عمليات تصدير شريطة أن تكون هذه الخدمات ضرورية للنشاط المتعلق بالتصدير وتكون بالتالي خاضعة للضريبة على الشركات بنسبة 10% وذلك بالنسبة للأرباح المحققة ابتداءً من غرة جانفي 2014.

وبالنسبة للمبالغ المدفوعة من قبل شركة " المصدرة كليا لفائدة المنشآت الدائمة للشركتين الفرنسييتين مقابل الخدمات المسداة، تخضع هذه المبالغ للخصم من المورد حسب النسب المنصوص عليها بالفصل 52 من مجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، أي بنسبة 5% بعنوان المبالغ مقابل الخدمات التي تكتسي صبغة أتعاب و1.5% بعنوان المبالغ الأخرى.

وتقبلي، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

وبتفويض منه

المغير الحكم للبراسات

والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي